طـلاب وتدريسيّـون ينتقـدون قـرار الامتحانـات المركزيـة للجامعـات

اعتبر عدد من الطلبة والتدريسيين قرار وزارة التعليم العالي إجراء الامتحان النهائي في الجامعات وهيئة التعليم التقني مركزيا، من شأنه إرباك العملية التعليمية في البلاد، مشيرين الى أن نظم التدريس تختلف بين جامعة وأخرى .

□ بغداد / المدى

امتحانات مركزية.. ارشيف

وقالت دعاء جاسم (طالبة في كلية التربية جامعة بغداد) إن" قرار جعل الامتحانات في الكليات والجامعات العراقية وزاريا سيربك السياسية التعليمية في العراق، وهو امر لا ينفع العملية التعليمية خاصة في المرحلة الحالية."

وأضافت أن " قرارات وزارة التعليم أصبحت تتخذ بصورة مفاجئة، ولا تعطي أهمية لقيمة التعليم في العراق، فمثل هذا القرار يعني توجه التعليم نحو مركزية شديدة وهو عكس ما يجري في جامعات العالم، إذ أن هناك تبيان في طرق تدريس الأساتذة أنفسهم "، مبينة أن "القرار غير واضح بحد ذاته، ولا نعرف مدى جدية العمل به، وهل ستكون المركزية في وضع الأسئلة على مستوى الكلية أم الجامعة أم عموم العراق ."

وكانت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قررت ان يكون الامتحان النهائي في الجامعات والكليات الحكومية والأهلية وهيئة التعليم التقني مركزيا لهذا العام ، مشيرة إلى ان القرار يهدف إلى تحقيق الرصانة العلمية في التعليم الحكومي والأهلي بشكل متواز .

ويرى علي رحيم (طالب في كلية الآداب الجامعة المستنصرية) أن "وزارة التعليم مطالبة بتغيير المناهج في البداية ومن بعدها تقوم بعملية القيام بامتحانات مركزية للجامعات العراقية ."

وأضاف أن" هذا القرار سيحرج الأساتذة الذين خرجوا عن أتباع المناهج القديمة وانه يتصف بالإسراع وعدم التخطيط له بصورة جيدة "، مشيرا إلى أن " وزارة التعليم تفتقد للتخطيط الاستراتيجي في قراراتها وغالبا ما تكون القرارات غير ملائمة مع واقع التعليم الجامعي في البلاد ."

بدوره أكد التدريسي في الجامعة المستنصرية/ قسم اللغة العربية باسم العقابي أنه "لم يتضح بعد مفهوم الامتحانات المركزية الذي دعا اليه وزير التعليم العالي باقتراح من رئيس جهاز الإشراف في الوزارة، اذ لم ترسل الوزارة تفاصيل عن قرارها المثير للجدل الى الجامعات، وإذا كان المقصود به إقامة امتحانات على الطريقة الوزارية أيام النظام المباد فتلك كارثة علمية."

وأضاف العقابي أن " التعليم لا يتطور بإقامة امتحانات على طريقة الدراسة الإعدادية، بل أن للتدريسي الحرية باختيار الكتاب الذي يراه مناسبا لإيصال مفاهيم منهج المادة العلمية"، مشيرا إلى أن " مناهج الأقسام العلمية لم يتم تطوريها وبقيت على المصادر القديمة، لان اللجنة القطاعية لم تلتئم لتقرر مقترحات الأقسام العلمية، علما أن هيئة الرأي لم يؤخذ رأيها بالمقترح الذي قدمه رئيس جهاز الإشراف في الوزارة ."

وغالبا ما يطالب الأكاديميون والتدريسيون العراقيون بتطوير مناهج مراحل التعليم العالي في الجامعات والمعاهد من خلال تبني إستراتيجية جادة لتطوير واقع التعليم في البلاد.

من جهته، قال المتحدث الرسمي باسم وزارة التعليم قاسم محمد إن" قرار الوزارة القاضي بـأداء الامتحانات في الكليات والمعاهد الحكومية والاهلية بشكل مركزي يندرج ضمن خطة الوزارة لتطوير التعليم في البلاد".

واشار محمد الى أن "القرار سيحقق الرصانة العلمية في التعليم الحكومي والأهلي على حد سواء، وسيسهم في الحد من ظاهرة الغش، فضلا عن ضمان الالتزام بإتمام المفردات الدراسية المقررة."

وتبحث وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية حاليا طلبات الاعتراف بـ ٣٥ كلية أهلية ، ليصبح مجموع الكليات الأهلية في العراق ٦٢ كلية وجامعتين أهليتين في حال تمت الموافقة على تلك الطلبات.

وتضرر قطاع التعليم في العراق بشكل كبير بفعل العزلة الدولية وأعمال العنف في أعقاب سقوط النظام السابق ربيع عام ٢٠٠٣، فيما أدت سلسلة هجمات منظمة يقودها مجهولون إلى مقتل واختطاف الكثير من الكفاءات العلمية على مدى السنوات الثماني الماضية، كما شهد هجرة النخب التربوية والتعليمية إضافة إلى عزل آخرين من وظائفهم بسبب قانون المسائلة والعدالة.

البنك المركزي يرفع سعر الدينار العراقي مقابل الدولار

□ بغداد / المدى

أعلن البنك المركزي العراقي،امس الخميس، عن رفع سعر الدينار العراقي مقابل الدولار بنسبة ٣,٤٪، مؤكداً أن القرار من شأنه أن يؤثر على أسعار صرف الدينار أمام الدولار الأميركي في الأسواق العراقية . وقال نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "البنك عمل على رفع أسعار الدينار العراقي مقابل الدولار خلال جلساته لبيع وشراء العملات الأجنبية بواقع أربعة دنانير وبنسبة ٣,٤٪ لتصل إلى ١١٦٦ ديناراً أمام الدولار الواحد"، مبيناً أن "سعر الدينار الاسمي لا يتناسب مع القوة الشرائية له أو السعر الحقيقي لسعر الصرف الدينار مقابل الدولار."

وأضاف صالح أن "الحساب الجاري لمدفوعات العراق فيه فائض كبير نسبة إلى الناتج المحلي وبنسبة ٥-٨٪"، مؤكداً أن "الفائض يعتبر مؤشر قوة وليس العكس إضافة إلى وجود الاحتياطيات الكبيرة للبنك." وأشار صالح إلى أن "أسعار صرف الدولار في الأسواق العراقية التي شهدت في الآونة الأخيرة ارتفاعاً طفيفاً ستتأثر بقرار البنك المركزي العراقي"، معتبراً أن "الدينار العراقي سيكون جاذباً في الأسواق العراقية." وكان البنك المركزي العراقي أعلن، امس الخميس، عن قيامه ببيع وشراء الدولار بسعر ١١٦٦ ديناراً خلال المزاد الذي يقيمه يومياً بمشاركة ٢٣ مصرفاً، بعد أن كان يقوم ببيعه وشرائه بسعر ١١٧٠ ديناراً أمام الدولار الواحد.

احد محال الصيرفة.. ارشيف

وسجلت مبيعات البنك المركزي العراقي في اختتام جلساته للأسبوع الحالي انخفاضاً طفيفاً بنحو مليون دولار لتصل إلى أكثر من ١٩٩ مليون دولار، مقارنة بيوم أمس الاول الأربعاء، الذي سجلت فيه نحو ٢٠٠ مليون دولار.

وكشف نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح في (١٤ كانون الثاني ٢٠١٢)، عن نيته طرح ثلاث فئات كبيرة بعد حذف ثلاثة أصفار من الدينار العراقي، مشيراً إلى أن عملية استبدال العملة ستستغرق عامين. فيما أعلن صالح في (٦ كانون الثاني ٢٠١٢) عن ارتفاع احتياطيات البنك المركزي العراقي من العملة الأجنبية إلى ٦٠ مليار دولار، للمرة الأولى في تاريخ العراق، وفي حين أكد قدرته على كبح التضخم إذا ما وصل إلى مرتبتين عشريتين، اعتبر أن مستوياته الحالية لا تثير القلق. وأسس البنك المركزي العراقي كمؤسسة مستقلة بموجب قانونه الصادر في السادس من آذار من العام ٢٠٠٤، كهيئة مستقلة وهو مسؤول عن الحفاظ على استقرار الأسعار وتنفيذ السياسة النقدية، بما في ذلك سياسات أسعار الصرف وإدارة الاحتياطيات الأجنبية وإصدار وإدارة العملة، إضافة إلى تنظيم القطاع المصرفي للنهوض بنظام مالي تنافسي ومستقل. يشار إلى أن البنك المركزي العراقي يجري جلسات يومية لبيع وشراء العملات الأجنبية باستثناء العطل الرسمية التي يتوقف خلالها عن تلك.

حقوق الإنسان تطالب بسن قوانين دولية للاعتراف بـ"جرائم" النظام السابق

□ بغداد / المدى

أعلنت وزارة حقوق الإنسان،امس الخميس، عن تشكيل لجنة مع جالية وسفارة العراق في لندن لمتابعة وتنفيذ دعوة المجتمع الدولي لسن قوانين وقرارات دولية تصدرها البرلمانات والحكومات والهيئات الدولية للاعتراف بـ"جرائم" النظام السابق، إضافة إلى دعم جهود الحكومة للبحث عن المقابر الجماعية، لافتة إلى أن العراق ولأول مرة ينظم مؤتمراً دولياً خارج البلاد وتشارك فيه سلطات متعددة. وقال بيان صدر أمس عن الوزارة على هامش مؤتمر تعريف جرائم النظام السابق الذي نظمته في لندن للفترة بين ١٢-١٤ /١/ ٢٠١٢ وتلقت المدى ، نسخة منه، إنه "تم تشكيل لجنة مشتركة بين الوزارة وسفارة العراق والجالية العراقية في لندن لمتابعة وتنفيذ التوصيات التي خرج بها المؤتمر"،

مؤكدا أن "المؤتمر ركز على دعوة المجتمع الدولي إلى سن قوانين دولية، وقرارات تصدرها البرلمانات والحكومات والهيئات الدولية، للاعتراف بجرائم النظام السابق."

وأضاف البيان أن "من بين التوصيات أيضا تجريم من ينكر الانتهاكات التي قام بها النظام السابق، إضافة إلى دعم جهود الحكومة الاتحادية من الناحية الفنية والتقنية والقانونية، للبحث عن المقابر الجماعية بما يسهم برفع القابليات الموجودة في العراق."

ولفت البيان إلى أن "العراق ولأول مرة ينظم مؤتمراً دولياً خارج العراق تشارك فيه سلطات متعددة فيدرالية واتحادية ومؤسسات العدالة الانتقالية واللجنة القانونية في البرلمان وعدد من المسؤولين في حكومة كردستان، للحصول على اعتراف دولي بجرائم النظام السابق." أشار البيان إلى أنه "تم اختيار العاصمة لندن لإقامة المؤتمر كونها ذات موقع سياسي مهم باعتبارها مقراً رئيسياً لتواجد الهيئات والناشطين في مجال حقوق الإنسان."

وأوضح أن "الإجراءات التي اتخذتها الحكومة العراقية من قرارات وقيام مجلس النواب بسن قوانين وطنية ومحلية تدين جرائم النظام السابق كجريمة حلبجة والأنفال والمقابر الجماعية.

البصرة تبدأ مشرع نصب كاميرات المراقبة والسونار في المناطق الحيوية

□البصرة / المدى

أعلن مستشار محافظ البصرة للشؤون الأمنية جبار الحمداني عن البدء بتنفيذ مشروع نصب كاميرات المراقبة والسونار في المناطق الحيوية والحساسة بمدينة البصرة. وقال الحمداني أمس الخميس: تمت إحالة مشروع نصب كاميرات المراقبة الى أحدى الشركات الأمريكية المتخصصة في هذا المجال لغرض التنفيذ، حيث سيتم نصبها في البوابات الرئيسة لمركز المحافظة وبدائرة قطرها من ٥ إلى ٧ كيلو مترات. وأضاف الحمداني:أن نصب هذه الأجهزة سيسهم في دعم العملية الأمنية في المحافظة، خاصة في السيطرة على العمليات الإرهابية قبل تنفيذها، مشيرا الى أن الشركة باشرت عملها بمدة تنفيذ تتراوح مابين ٩ إلى ١٠ أشهر. وبين:أن أجهزة المراقبة سوف يعمل عليها كادر متخصص يتم تدريبه للتعاطي مع المشروع الذي يمول من ميزانية تنمية الأقاليم لعام ٢٠١٢.

مجلس بغداد يناقش فوضى الملصقات في العاصمة

□ بغداد / المدى

قالت عضو في مجلس محافظة، أن الأخير يدرس مقترحا تقدم به احد أعضاء المجلس بخصوص المحافظة على الذوق العام بما يتعلق بنشر الملصقات وخاصة تلك المتعلقة بالدعايات الانتخابات الخاصة بالأحزاب السياسية. ووفقا للقانون فأن الأحزاب السياسية ملزمة بتطبيق تعليمات الجهات المعنية ومنها أمانة بغداد بالتحديد بشأن الأماكن المخصصة لنشر ملصقاتهم الدعائية لكن ذلك لم يمنع الكثير من الأحزاب التجاوز على الساحات العامة واعتمادها واجهة لدعاياتهم. ولا تزال إلى الآن العديد من الملصقات الخاصة بالانتخابات التي أجريت في آذار مارس عام ٢٠١٠ مثبتة على الجدران والجسور والساحات العامة في بغداد بالرغم من تعهد الأحزاب بإزالتها بعد انتهاء الحملة الانتخابية.

وقالت عضو المجلس نوال صادق في حديث صحفي إن "احد أعضاء مجلس المحافظة تقدم بمقترح إلى مجلس المحافظة بقضي بتشكيل لجنة من وزارة البلديات ومحافظة بغداد وعضوية الأحزاب السياسية لوضع آلية وضوابط لنشر الملصقات الدعائية." وأوضحت أن "المقترح قيد الدراسة حاليا من قبل المجلس وإقراره يتطلب وقتا كونه بحاجة إلى التوعية للحفاظ على الذوق العام."

سـوق الطيـور فـي كركـوك ينافـس "الغـزل" ببغـداد

كركوك (آكانيوز)

يعد سوق الطيور في كركوك واحدا من أكثر الأسواق شهرة لدى هواة تربية طيور الزينة والدواجن التي تنافس بنوعيتها ما يطرح في سوق الغزل الشهير بالعاصمة بغداد.

ويقع سوق الطيور في كركوك الذي يضم نحو ١٥ محلا لبيع الحبوب والأقفاص والطيور في الجهة الشمالية الشرقية من المدينة بجانب قلعة كركوك الأثرية، وغالبا ما يكون مزدحما، إلا أن أيام الجمع هي التي تشهد اوقات الذروة لبيع وشراء الطيور الأليفة وحتى الجارحة .

ويقول محمد البياتي صاحب محل لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز): إن "سوق الطيور يعود تاريخه إلى ٤٥ عاما ولا يكاد يخلو هذا السوق من الناس التي اعتادت أن تكسب رزقها منه". وأضاف "انا هنا في هذا المحل منذ عشر سنوات وعرضت عليه أعمال حرة كثيرة إلا أنني رفضتها لأني معتاد على عملي هذا ومرتاح فيه تماما، رغم مواجهتي بعض المشاكل من قبل بعض الأشخاص الذين لا يملكون ثقافة في تربية الطيور بل وحتى غير خلوقين فتجدهم في بعض الأحيان يسرقوننا أو نتعرض للغش في أحيان أخرى بالطيور المريضة".

ويعد سوق الطيور الوحيد من نوعه في مدينة كركوك ، ويجتذب هواة تربية الحمام بالدرجة الأولى، فيما تباع فيه معظم الحيوانات الاليفة من الكلاب النادرة وأرانب وأسماك الزينة، فضلا عن بعض انواع الحيوانات التي تباع سرا لحظر المتاجرة بها.

وأضاف البياتي أن "أنواعا كثيرة من الطيور نبيعها ونشتريها منها الداجنة ومنها البرية، كثير من مواطني كركوك يعتبرون مهنة الطيور مصدر عيشهم الوحيد، وتتعالى الصيحات دائما في هذا السوق من أجل لفت نظر المشترين وكسب الزبائن ". ويعرض الكثير من الباعة والمشترين عشرات الأنواع من طيور الحمام وفيها أسعار تصل الى ١٠٠٠ دولار، ويطلق على طيور عدة بأسماء محلية وشعبية مثل "الطير الكركوكلي والإيراني والتار"، إلى جانب طير الزاجل الشهير. كما تباع في السوق طيور الحب بأنواع وألوان متعددة، لكن يلاحظ ان الحمام له الحصة الاكبر في البيع بالسوق الذي ترتاده نسبة كبيرة من الشباب. ويقول فؤاد الأشقر لـ(آكانيوز) "كل جمعة آتي الى السوق لأرى ما يباع وما هو آخر سعر للطيور، أنا اجني طيورا بغدادية (بنية اللون) وهي غالية وتطير لساعات فوق، وأبحث عن طيور مثلها". وأضاف الأشقر " أبيع الفراخ بين فترة وأخرى، وأبيع ما يتم صيده من الطيور التي تطير وتوكر على منزلي أو التي تختلط مع طيوري ثم تنزل معها فأمسك بها، حيث اني أعشق هذه الهواية منذ الصغر".

ويبحث الهواة بالطيور عن الأنواع والبعض منهم يبحث عن طير فقده أثناء طيرانه في السماء واختلاطه بسرب آخر من الطيور، والبعض الأخير يبحث عن تلك الطيور التي تطير بل التي توضع في المنزل للزينة فقط. ويقول برهان العبيدي (بائع طيور) لـ(آكانيوز) "أنا اخجل عندما اصعد الى السطح لأطيّر الطيور، قبل كان لدي أما الآن فاني اجني الطيور الهنداوية (للزينة) فهي بيضاء ورائعة واعشق هذا النوع من الطيور". وليس للحمام النصيب في هذا السوق بل للببلابل والكناري والقردة وفي حالات نادرة تباع الغزلان والحيوانات البرية، ويقول صبحي أيوب لـ(آكانيوز) "قبل مدة اشتريت قردا لكن الحكومة (السلطات المختصة) صادرته وقالوا لي أن المتاجرة بهذه الحيوانات ممنوع ومحظور". وأضاف أيوب وهو صاحب محل لـ(آكانيوز) أن "تسمية سوق الطيور تعد ظالمة بحق هذا السوق ، كونه لا يقتصر على بيع الطيور بل يشمل بيع الأرانب والأفاعي والفئران البيضاء والعديد من الحيوانات بل وحتى الزواحف ". ويعتقد أن تاريخ مهنة بيع وشراء الطيور وغير ذلك يرجع إلى نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من القرن الماضي، لكن البيع والشراء اقتصر آنذاك على الدواجن إلى أن شمل بيع وشراء الطيور الداجنة والبرية. وطالب أصحاب محال بتغيير تسمية السوق إلى سوق غزل كركوك كما هو الحال بالنسبة لسوق الغزل في بغداد لأن ما يباع في السوق ليس طيورا بل يتعدى ذلك حتى الى بيع الحيوانات الوحشية.

وقال معتصم الوادي لـ(آكانيوز) "انا اشتري بعض الحيوانات الغريبة من سوق الغزل في بغداد وأبيعها هنا، مثل الصقور والأفاعي والقردة لكي أتربح بعض الشيء لان أهل كركوك يعشقون تربية الحيوانات".

وعن ابزر الحيوانات التي عليها طلب، قال الوادي أن " اسماك الزينة الملونة، وهي بأنواع كثيرة لا تعد ولا تحصى، تشهد إقبالا واسعا من قبل الزبائن ، وأيضا هناك طلب على الطيور الغريبة مثل الببغاء".

ويقع سوق الطيور في كركوك المعروف بسوق القلعة بالقرب من الجسر الثاني في المدينة وما زال متمتعاً بأهميته بعد عشرات السنين لكونه المكان الذي يحقق فيه العشرات من مواطني المدينة مصدر عيشهم من خلال تعاملهم بالطيور الداجنة والبرية، إن الذين يرتادون السوق من الذين تعلّق بعضهم بالمنطقة يمرون من بين الطيور يومياً ويتحققون من أسعارها، لكن البعض يشتري طيورا متنوعة فقط لتزيين منازلهم وحدائقهم.

ويشهد هذا السوق في بعض الاحيان عرض حيوانات نادرة قد تصل اسعارها الى مبالغ خيالية، والباعة عموماً في هذا السوق يلتزمون بتسعيرة يحددونها وفق نوع الحيوان ودرجة ندرته، فببغاء الكاوسكا الإفريقي قد يصل سعره أحيانا الى ثلاثمائة دولار، وكذلك ذكر الغزال الذي وصل سعره الى مليون ومائتي ألف دينار عراقي . ويقول أبو آمنة وهو متسوق لـ(آكانيوز) "أجمل شيء في هذا السوق هو تجمهر الناس حول ما يعرضه بعض الباعة من حيوانات وطيور". ويبين هلو حسين الذي يعمل في محل لبيع اسماك الزينة إن "الإقبال مستمر على شراء هذه الأسماك وهذا جعلني استمر في هذه المهنة، رغم تأثرها بالانقطاع المستمر للتيار الكهربائي، مما يسبب في توقف مضخات الهواء داخل أحواض السمك فينعدم الأوكسجين المذاب وتموت الأسماك".ومن الصعب إحصاء الأنواع المختلفة للحيوانات في هذا السوق، ولا أعداد الناس الذين يرتادونه، للشراء او لمجرد الفرجة، ولكن المؤكد أن ما يديم الحياة في هذا السوق هو الدافعية المستمرة لدى الناس لاقتناء الحيوانات، والاستمتاع بتربيتها ومشاهدتها، حتى وان كانت خطيرة أو غالية الثمن.